الأمم المتحدة

A/55/717–S/2000/1241

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
28 December 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٦٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ التي وجهها إليكم رؤوف ر. دنكتاش، رئيس الجمهورية التركية لشمال قبرص، والتي أحيلت إليكم برسالة من إيتوغ بلومير، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص في نيويورك (انظر المرفق الأول).

وتوافق حكومة تركيا تماما على الآراء التي أعربت عنها رسالة الرئيس دنكتاش. إذ أن نشر ووجود وعمل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، في إقليم الجمهورية التركية لشمال قبرص، يتوقف على موافقة ورضا الجمهورية التركية لشمال قبرص، ولا يمكن لعمليات قوة الأمم المتحدة تلك أن تتواصل بدون التعاون الصريح من جانب سلطات الجمهورية التركية لشمال قبرص، وهو أمر لم يحرص مجلس أمن الأمم المتحدة على الحصول عليه عند اعتماده لقراره ١٣٣١ (٢٠٠٠). واسمحوا لي أن أشدد على أن النهج الذي اتخذ فيما يتعلق بذلك القرار، كان منافيا، شكلا ومضمونا، للممارسات الراسخة المعمول بها في الأمم المتحدة. إذ لم يسجل لا على الجمهورية التركية لشمال قبرص ولا على تركيا موافقتهما في سياق القرار ١٣٣١ (٢٠٠٠).

أما فيما يتعلق بمضمون قرار مجلس الأمن ١٣٣١ (٢٠٠٠) نفسه، فإني أود أن أشدد على أنه تضمن عدة نقاط مثيرة للاعتراض. إذ لا يمكن، على سبيل المثال لا الحصر، قبول الإشارة إلى موافقة حكومة قبرص، لأن ذلك يتعارض مع المبدأ الأساسي الذي أشرنا

إليه أعلاه. و''موافقة'' ما سُمي بتلك الحكومة ليست مقبولة أو ملزمة للأطراف الأخرى. وقد فسرت مؤخرا، بالتفصيل، آراءنا بشأن هذه النقطة في رسالتي إليكم بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وبالإشارة إلى الفقرة ٤ من منطوق القرار، أود أن أشير إلى أن وجود القوات التركية في الجزيرة نابع مباشرة من معاهدة الضمان والتحالف لعام ١٩٦٠. ومن المهم أيضا التشديد على أن التدابير المشار إليها نفذت بقرار من حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص.

وأرجوكم التفضل بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها من وثائق الجمعية العامة، تحت البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أميت باماير
السفير
الممثل الدائم

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وجهها إليكم السيد رؤوف ر. دنكتاش، رئيس الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق الثاني)، بشأن القرار ١٣٣١ (٢٠٠٠) الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، والذي يقضي بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مدة ستة أشهر أخرى.

وأرجوكم التفضل بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة، تحت البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيتوغ بلومير
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بالإشارة إلى القرار ١٣٣١ (٢٠٠٠) الذي اتخذه مجلس الأمن يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، والذي يقضي بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مدة ستة أشهر أخرى، وأن أوافيكم بآراء الجانب القبرصي التركي في هذا الصدد.

إن القرار المذكور، إضافة إلى العناصر غير المقبولة التي يتضمنها، يشير إلى ما يسمى بجمهورية قبرص، ويذكر أن ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قد مددت بموافقة ما سُمي بتلك الحكومة. بيد أن القرار لا يذكر موافقة الطرف القبرصي التركي.

إن هذا النهج لا يعكس واقع الأمر ولا الوضع القانوني في قبرص. إذ منذ طرد الطرف القبرصي التركي من الحكومة الشرعية ذات الطائفتين التي شارك في إنشائها في الجمهورية المشتركة التي تأسست في عام ١٩٦٠ لا توجد حكومة دستورية تمثل شعبي الجزيرة. ولم يقبل الطرف القبرصي التركي محاولة الجانب القبرصي اليوناني هذه للسيطرة على دولة الطائفتين، ومنع، عن طريق مقاومته الوطنية، الجانب القبرصي اليوناني من توسيع سلطته لتمتد على الشعب القبرصي التركي. ولذلك لا توجد في الجزيرة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ إدارة مركزية مشتركة قادرة على تمثيل قبرص بأكملها تمثيلا قانونيا أو تمثيلا يعكس الواقع. والإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص التي استولت على لقب ''حكومة قبرص'' ليس لها، ولا يمكن أن يكون لها حق وسلطة التكلم نيابة عن الجمهورية التركية لشمال قبرص، أو قبرص ككل. ولذلك فإن ''موافقة'' ما يسمى بتلك الحكومة لا يمكن أن تكون سليمة أو ملزمة، بأي حال من الأحوال.

إن نشر ووجود وعمل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في إقليم الجمهورية التركية لشمال قبرص يتوقف على موافقة ورضا سلطات الجمهورية التركية لشمال قبرص، ولا يمكن لعمليات القوة أن تتواصل بشكل فعال إلا بالتعاون مع سلطاتنا وعلى أساس إطار عمل مأذون به حسب الأصول. وقد أعطت الجمهورية التركية لشمال قبرص الإذن لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للقيام بعملياتها في إطار قوانينها ونظمها، وهي تشدد في الوقت نفسه على ضرورة إبرام اتفاق يضع علاقاتها مع الجمهورية التركية لشمال قبرص على أساس سليم.

ولم تكتف الأمم المتحدة برفض القيام بذلك، بل أنها امتنعت، خلال اتخاذ القرار السابق، أي القرار ١٣٠٣ (٢٠٠٠) في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، عن إصدار إضافة إلى تقرير الأمين العام ذي الصلة، ولم تحرص على الحصول على موافقة الطرف القبرصي اليوناني. وتكرار ذلك النهج في اتخاذ القرار الأخير، أي القرار ١٣٣١ (٢٠٠٠)، مناف للممارسات الراسخة المتبعة في الأمم المتحدة. وقد يؤدي ذلك أيضا إلى جعل العمليات التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، داخل إقليم الجمهورية التركية لشمال قبرص، في فراغ قانوني، وهو تطور لا يبشر بالخير، وسابقة خطرة لعمليات أخرى تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام في العالم.

والنداء الصادر في الفقرة ٤ من منطوق القرار ١٣٣١ (٢٠٠٠) يتجاهل تماما الخلفية المشار إليها أعلاه ونتائجها الواسعة النطاق، بل إنه لا يتمشى مع الواقع. وأود أن أشير إلى أن ''القوات التركية'' ليست هي المسؤولة لا عن التدابير التي اتخذت في سياق عمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، في شمال قبرص، ولا عن الحالة في أكيار (استروفيليا) التي هي جزء من تلك التدابير. وقد نفذت تلك التدابير بقرار من حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص، وهي السلطة الوحيدة المسؤولة عن اتخاذ القرارات السياسية في الجمهورية.

والاستنتاج الوارد في الفقرة نفسها بأن نقطة التفتيش المعنية تغير ''الحالة العسكرية السائدة'' قائم على معلومات غير صحيحة. وبما أن المنطقة المعنية ليست داخل منطقة القاعدة السيادية البريطانية (وهو أمر تؤكده سلطات كل من القاعدة وقوة الأمم المتحدة) وبما أنه لا يوجد قطاع عازل في المنطقة، فإن نقطة التفتيش موجودة في إقليم الجمهورية التركية لشمال قبرص. ولذلك فإن الأمر لا يغير من الحالة الراهنة شيئا.

وإننا نقدر ما ورد في الفقرة الأولى من ديباجة القرار ١٣٣١ (٢٠٠٠) من حساسية بالقضية الإنسانية المتعلقة بالأشخاص المفقودين في قبرص، بالرغم من عدم ذكر أن الجانب القبرصي اليوناني هو الذي يبقي هذه المسألة قائمة لأغراض سياسية. بيد أن هناك قضية إنسانية ذات أهمية كبرى مهملة مع الأسف، وهي أشكال الحظر الذي تفرضه الإدارة القبرصية اليونانية على الشعب القبرصي التركي والرامية إلى تقويض الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجمهورية التركية لشمال قبرص. وتمتد أشكال الحظر تلك إلى جميع مجالات الحياة، بما فيها الأنشطة الدبلوماسية والتجارية والرياضية والثقافية وكذلك السفر والاتصالات. وأشكال الحظر غير الإنسانية والتي لا يمكن قبولها في هذا العصر،

فرصت على الجمهورية التركية لشمال قبرص في انتهاك سافر لروح ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية ذات الصلة لحقوق الإنسان.

وختاما أود أن أشدد على أن هذا القرار لا يتنافى فقط مع مبدأ المساواة السياسية للطرفين، وهو مبدأ قبلته الأمم المتحدة، وإنما يتنافى أيضا مع الواقع السياسي والقانوني والعملي السائد في قبرص. ويؤسفني أن أشير إلى أن هذا القرار لم ييسر لا جهود المصالحة ولا مهمة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وأرجوكم التفضل بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها من وثائق الجمعية العامة، تحت البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رؤوف ر. دنكتاش
الرئيس